

المنظومة الأمنية في الدول الإفريقية

أ/ مدوني علي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بسكرة

الملخص:

Résumé :

Les pays africains souffrent de l'absence de stabilité ; cet élément indispensable pour la stabilité de l'Etat.

Notre étude traite la question de la sécurité du point de vue traditionnel et moderne en abordant les différentes menaces à la sécurité des pays africains.

S'agissant du concept traditionnel de sécurité, il signifie la protection de l'Etat des menaces militaires (conflits régionaux, crises internes, problèmes engendrés par les coups d'états...) Quant au nouveau concept de sécurité, c'est la sécurité et la protection des individus des menaces qu'ils rencontrent (maladies, pauvreté, crime organisé, terrorisme...)

تعاني معظم الدول الإفريقية من انعدام عنصر ضروري وفعال للاستقرار الدولة ألا وهو الأمن وتتناول هذه الدراسة موضوع الأمن بمنظاريه التقليدي والجديد مع التطرق لمختلف التهديدات الأمنية في الدول الإفريقية.

فالمفهوم التقليدي للأمن يعني حماية الأمن القومي للدولة من التهديدات العسكرية والمتمثلة في الحروب الإقليمية وصراعات داخلية إلى جانب مشكلة الانقلابات العسكرية، أما المفهوم الجديد فيركز على امن الأفراد وحمايتهم من التهديدات التي تواجههم من أمراض وفقر وجريمة منظمة، إرهاب.

مقدمة:

عاش العالم خلال الحرب الباردة عدة بؤر توتر ساخنة كادت أن تحمله إلى مواجهة عسكرية ثالثة، وكانت إفريقيا مسرحاً لهذه التوترات، لكن بعد انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة اتجهت أوضاع مختلف بقاع العالم نحو التطور سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لكن الأزمات والنزاعات لم تنتهي في إفريقيا بانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي وبقيت القارة الإفريقية صورة لمجموعة من الدول المنهكة بمختلف الأزمات التي أضحت تشكل مرآة عاكسة لتاريخ القارة من صراع ديني وعرقي وسياسي وأنظمة عسكرية أبادت البشر وأنظمة مدنية عاثت في الأرض فساداً وأنتجت حاضراً لا يبشر بأي مستقبل واعد إذ أضحت الدول الإفريقية تعيش على معونات الدول المانحة والتي تكون دائماً مقرونة بشروط مجحفة تضع الدول الإفريقية أمام تحديات تمس أمنها القومي والاجتماعي.

لحديث عن الظاهرة الأمنية في الدول الإفريقية لابد من التطرق إلى محور أساسي هام والمتمثل في ظاهرة العنف السياسي ومختلف التهديدات والأزمات العديدة التي أدت إلى ظهور نزعة إفريقية تشاؤمية نتيجة الآثار التي تخلفها النزاعات الداخلية وانفجار الصراعات العرقية والدينية التي تراكمت بصفة كبيرة في دول جنوب الصحراء والتي تضاف إلى القائمة الطويلة للمشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية مثل ظاهرة الانفجار الديمغرافي، الركود الاقتصادي وكذا انحطاط وانهيار هياكل ومؤسسات الدولة إضافة إلى إفلاس النخب الحاكمة وتفاقم أزمة المديونية بالتزامن مع انهيار أسعار المواد الأولية، إضافة إلى تراجع الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف والتصحر اللذان اجتاحا العديد من دول القارة الأمر الذي أدى إلى انتشار المجاعة والأوبئة التي كانت تعتبر إلى وقت قريب أنها منقرضة .

لقد أضحت من الصعب الفصل بين أسباب ونتائج الأزمات نتيجة التعقيد والتداخل الموجود بينهما وكذلك نتيجة ظهور عوامل جديدة مولدة للأزمات لها قدرة تدميرية كبيرة، انطلاقاً من هذا الواقع الإفريقي المر يمكن لنا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يعتبر

الأمن في إفريقيا عملة نادرة ؟و بعبارة أخرى ما هي العوامل والأسباب التي تقف وراء الفلتان الأمني في إفريقيا ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

المحور الأول:منظومة الأمن، المفاهيم التقليدية والجديدة:محاولة للفهم والتفسير

المحور الثاني:عوامل عدم الاستقرار الأمني في إفريقيا

1/منظومة الأمن، المفاهيم التقليدية والجديدة:محاولة للفهم والتفسير:

يمثل موضوع الأمن ومضمونه والتهديدات التي تستهدفه في الدول الإفريقية محل هذه الدراسة ومحورها، لفهم الموضوع وتوضيحه أكثر لا بد من التطرق لأهم النقاشات الفكرية والنظرية التي عرفت العلاقات الدولية حول موضوع الأمن.

أ: المقاربة التقليدية لمفهوم الأمن:

لقد شكلت الظاهرة الأمنية اهتمام مختلف المدارس النظرية للعلاقات الدولية منذ ظهورها إلى يومنا هذا، وبرغم ما كتب حول المسألة الأمنية إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يثير اهتمام معظم المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية.

و تعتبر المدرسة المثالية من أعرق وأقدم مدارس العلاقات الدولية، وقد برزت بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى خاصة في كتابات "ليونارد وولف" - Leonard Woolf 1916 وكذلك "ألفرد زيمرن" - Alferd Zimmern 1934 وجاء خطاب الرئيس الأمريكي "ويلسون" "Wilson" " مؤازرا لهذه المدرسة، حيث تضمن خطابه الشهير مبادئه الأربعة عشر المؤيدة للمدرسة المثالية. وأصبح التيار المثالي، لاحقا، يستشهد بمبادئ "ويلسون" (1) Wilson

لقد عمل أنصار التيار المثالي على إبراز نظرتهم، فيما يخص الأمن، بالدعوة إلى إقامة مجتمع دولي قائم على القانون، فالمثاليون يرفضون الطرح القائم على الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية، كما يرفضون كذلك استعمال القوة ويفضلون استعمالها حصريا ضد الدولة التي تنتهك القانون الدولي، فتحقيق السلم العالمي يكون برفض الحرب والعمل على حل الخلافات بطرق سلمية، مع العودة إلى آلية التحكيم التي تمنح الدول فرصة إيجاد مخرج قانوني بدل الدخول في حرب مدمرة. إلا أن هذه الأفكار لم تمنع

نشوب حرب عالمية ثانية أحدثت أضرارا كبيرة على جميع المستويات، وقد مثلت هذه الحرب تحديا جوهريا دفع هذه النظرية إلى التراجع وقلص من قدرتها التفسيرية وجاءت مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتشهد عودة قوية لهذه المقاربة المعيارية، بعدما تقلص دورها في ميدان العلاقات الدولية لعقود، وذلك عن طريق بعض القانونيين والمحللين السياسيين أمثال "سول مند لوفيتز" - Saul Mendlovitz 1991 و"ريتشارد فلاك - Richard Flak 1995 الذين يرون أن مسألة الأمن مرتبطة أساسا بإقامة "حكومة عالمية" (Gouvernance Globale) قائمة على قواعد القانون الدولي، وتقوم بهذه المهمة منظمة الأمم المتحدة وحسب مبادئ أنسنة العالم أي وفق مبادئ عالمية إنسانية.⁽²⁾ أما بالنسبة للواقعية التقليدية فقد أسست نظرتها الأمنية على جعل الدولة هي وحدة التحليل، مع العمل على كيفية المحافظة عليها في ظل عالم فوضوي وغير مستقر، وحمايتها كذلك من الأخطار المهددة لسيادتها ووحدة ترابها.

ويمكن تعريف مفهوم الأمن بعبارتي غياب التهديدات والهشاشة (Vulnérabilités) أو الانكشاف حيث يمكن وصفه بأنه الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد أو الجماعات بأنهم هدف قابل للاختراق، فهو إذن الشعور بغياب التهديد أو بامتلاك وسائل تقليلصه ومواجهته. ومن ثم فإن الوضعية الأمنية بهذه الصورة، يمكن خلقها أو تقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع العسكري⁽³⁾.

وترى الواقعية التقليدية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب، ولا يمكن للسلم أن يرتكز لا على القانون الدولي ولا على المنظمات الدولية، ويكمن الحل الوحيد في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي. فالتهديد الذي يسعى المفهوم الواقعي لاحتوائه ذو طبيعة مادية، وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدولة العسكرية، لأن الأمن هو "أمن دولة وبقائها". وهذا التصور الذي حصر التهديدات المستهدفة بقاء الدولة في الجانب العسكري فقط، جعل مفهوم الأمن محصورا كذلك في الجانب الدفاعي فقط، ومنه استقرت ديمومة الدولة في قلب النظرية الواقعية، لكون الدولة توجد في عالم فوضوي. كما عرفت التهديدات بأنها الأفعال أو القدرة على الإتيان بأفعال مادية، مما يدفع بالإمكانات العسكرية

لأن تكون في قلب العلاقات الدولية. وتصبح تبعا لذلك، القدرة العسكرية مقياسا لقوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن أمنها إزاء تهديد غيرها لها مما يخلق مأزق الأمن بسبب الخوف المتبادل والتسابق في مجال التسلح والدفاع. وتتصور الدولة أنه من حقها اللجوء إلى كل الوسائل، قصد تحقيق أهدافها العليا أي ضمان البقاء والأمن، باستخدام مواطنيها ضد أي تهديد ضدها ما دام المهم هو بقاء الدولة.

ب/المقاربة الجديدة لمفهوم الأمن:

بدأ مفهوم الأمن يأخذ أبعادا جديدة صعبة التحديد والتعريف أمام تعدد المشاكل الوطنية والجهوية والدولية تزامنا مع تغيير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية. فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية، إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة الأمة، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظار الواقعي)، فالدولة الآن تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة وانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض والأوبئة كالايدز وانتشار الفقر والتلوث البيئي... الخ، وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا، إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد.

لقد مكنت تحليلات "باري بوزان" *Buzan* فيما يخص توسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات أخرى جديدة كالإقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك بإدخاله موضوعات جديدة مرجعية مثل الدولي، الإقليمي، المجتمع والفرد⁽⁴⁾، من أن تشكل هذه الأعمال همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، وواقعته المعدلة (مقارنة بالواقعية التقليدية) تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، ومهد الطريق لأصحاب

مدرسة كوبنهاجن⁽⁵⁾. والتي اجتمعت تحت تسمية "الدراسات النقدية للأمن"، حيث ينتمي أعضاؤها إلى آفاق مختلفة من الواقعية الجديدة، والبنوية والحداثة.

فلم يعد ممكناً إذا تبني المقاربة الأمنية التي تتخذ من الدولة مرجعية لها، كون المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد التوسيع في التهديدات التي تمس بأمن الدولة، وإنما فيما يجب أن يؤمن، وفيما يجب أن يؤمن لضمان أمنه، لذا يجيب النقاد بمفهوم "الأمن الإنساني" وتهدف النظرية النقدية إلى إعادة صياغة العلاقات الدولية في توجه أكثر أخلاقي وشامل، لتمكين الفرد من التحرر مما يهدده، مدرجة الدراسات الضرورية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والمحتوى التاريخي، إذ يعد كل بناء للعالم السياسي نتاج، تقاطع هذه الأبعاد.

2/ عوامل عدم الاستقرار الأمني في إفريقيا :

إن العنف ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية فما يزال يسود المجتمعات الإنسانية مع وجود تفاوت في حدته وفي الوسائل الموضوعة للتقليل منه نظراً للأضرار التي يتركها على مختلف المستويات حيث بإمكانه تدمير الحياة البشرية التي تقدرها الأديان الشرائع والأعراف وكذلك إحداث أضرار مادية تمس الأموال والمنشآت الأساسية وتعطيل المشاريع التنموية والسياسية وفسح المجال للمطامع الأجنبية

لو أردنا استرجاع واستدكار التاريخ الحديث للقارة الإفريقية لوجدناه يحتوي على الكثير من الإشكاليات المعضلة إذ كانت إفريقيا مسرحاً لتحولات سياسية وأمنية واجتماعية كبيرة والتي كانت تحمل الكثير من المخاطر على دولها وشعوبها، مباشرة عقب موجة التحرر التي شهدتها دول القارة في ستينيات القرن الماضي وهذه الأخيرة لم تنعم بالأمن والاستقرار إذ شهدت القارة العديد من النزاعات والأزمات التي أدخلت الكثير من الدول في نزاعات دموية مع بعضها البعض أو في صراعات داخلية أنهكت شعوبها وجرت عليه الولايات وقد اشتدت حدة الأزمات في الدول الإفريقية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى أسبابها بدت جديدة بالنسبة للمهتمين بالشأن الإفريقي لأن معظمها لا يمكن مواجهتها أو حلها عن طريق القوة العسكرية بالرغم من أن خسائرها تفوق أحياناً حجم الأضرار العسكرية.

انطلاقاً من هذا الواقع الذي عاشته الدول الإفريقية منذ السنوات الأولى للاستقلال ولا زالت تعيشه العديد منها إلى يومنا هذا، يمكن لنا تقسيم هذه التهديدات الأمنية إلى قسمين:

1/ التهديدات التقليدية:

برز هذا النوع مع السنوات الأولى لمرحلة الاستقلال الوطني والمتمثلة في:

1/ مشكلة الحدود: لقد كان الاستعمار سبباً رئيسياً في نشوب العديد من النزاعات بين الدول الإفريقية؛ إذ قام الاستعمار بتقسيم ورسم حدودها بطريقة عشوائية وذلك في مؤتمر برلين (1884/1885) وتمت عملية التقسيم على أساس المصالح الأوروبية دون مراعاة الحقائق اللغوية، الثقافية، الدينية، الاجتماعية والسياسية للشعوب الإفريقية، فهناك بعض الشعوب كانت متجانسة وموحدة وجدت نفسها تابعة لسلطات إدارية مختلفة، في حين أن هناك بعض الشعوب المختلفة في العرق والجنس وحتى الأعداء وراثياً وجدوا أنفسهم تحت سلطة واحدة ولعل أبرز ما يؤكد ذلك ما ذكره "الكس كوزين ساكي" وزير خارجية غانا في عهد الرئيس "تروما" من أمثلة لهذا أنه: "هناك إفريقيون في موريتانيا لهم أقارب ومعارف في الناحية الأخرى من الحدود داخل السنغال ولأهالي السنغال صلات القرابة مع الإفريقيين في غامبيا وهناك إفريقيون في سيراليون ينتمون إلى نفس الجماعة التي ينحدر منها بعض أهالي ليبيريا وغينيا، كما يضيف أنه هناك إفريقيون في أربع دول هي ساحل العاج وفولتا العليا، وشمال الطوغو وشمال داهومي ينحدرون من أصل واحد" (6).

لقد ساهم هذا الترسيم العشوائي للحدود بين الدول الإفريقية في اندلاع العديد من الصراعات والنزاعات مباشرة بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها، إذ شهدت ما لا يقل عن عشرة نزاعات حدودية، نجد على سبيل المثال النزاع بين الصومال وكينيا، الجزائر والمغرب 1962، وكذا النزاع بين الصومال وإثيوبيا عام 1964. (7)

خطورة مشكلة الحدود جعل الأفارقة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية يلجأون إلى تبني مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وبالرغم من تأكيد غالبية الحكام الأفارقة على ضرورة التنازل عن المطالبة بأقاليم معينة هي الآن تحت سيادة دول أخرى وضرورة تجنب استعمال القوة تحت غطاء المعايير الجنسية والدينية أو اللغوية أو جميعها

إلا أن الظاهرة تواصلت بل تعقدت نتيجة جملة من العوامل لعل أولها اندلاع حروب بين عدة وحدات سياسية في مختلف نواحي القارة. (8)

2/ ظاهرة الانقلابات العسكرية:

تشكل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي احد الأمراض المستوطنة في الدول الإفريقية، نتيجة غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الاستخلاف في الحكم، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل الاغتيالات، الحرب الأهلية، في عملية نقل السلطة، وليس أدل على ذلك من شيوع الانقلابات العسكرية، وما يلزم ذلك من موجات متتابة من العنف السياسي، إذ تكاد لا تخلو أية دولة إفريقية خاصة جنوب الصحراء من حدوث أكثر من انقلاب واضطراب ومحاولات الإطاحة بنظم الحكم القائمة. (9)

لقد كانت الانقلابات العسكرية نتاجا للعديد من الاختلالات الكامنة في بنية الهيكل السياسي الاجتماعي في الدول المعنية بهذه الظاهرة، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الإفريقية قد مارست دورا سياسيا مباشرا لا يمكن تجاهله في سياق التطور السياسي والاقتصادي لدول القارة، كما أن هذه الانقلابات تعتبر دليلا على أن هذه الدول المعنية في القارة لم تفلح في النهوض بالأعباء الوظيفية والمادية والمعنوية التي أخذتها على عاتقها منذ سنوات التحرر والاستقلال⁽¹⁰⁾، ففي الفترة الممتدة بين عام 1956 و2001 شهدت القارة حدوث 186 حالة انقلاب عسكري⁽¹¹⁾، وهناك حوالي 20 دولة شهدت أكثر من انقلاب عسكري واحد، كما أن هناك بعض الدول شهدت خمسة أو ستة انقلابات كما حدث في: نيجيريا، أوغندا، غانا، بوركينا فاسو، بنين.

وبالرغم من تبني منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرها الخامس والثلاثين المنعقد بالجزائر ما بين 12 و14 جويلية 1999 لقرار عدم الاعتراف بالأنظمة الانقلابية التي تستولي على الحكم بشكل غير دستوري، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث انقلابات جديدة في القارة، مثلما حدث في موريتانيا في أوت 2005 وأوت 2008 وكذلك النيجر في جانفي 2010. وهذا ما سوف يشجع على المزيد من الانقلابات في القارة. على الرغم من

مبادرة الاتحاد الإفريقي بنجميد عضوية البلدان المعنية إلى حين التسوية الدستورية لهذه الوضعية.

وهكذا يمكن وصف غالبية النظم السياسية الإفريقية بكونها إما نظم انقلابية أو واقعة تحت التهديد الدائم بالانقلاب، وهي مشغولة دائما بقمع واضطهاد الأقليات العرقية والدينية والحزبية وهي بذلك لا تختلف عن الاستعمار فيما يخص استعمال وسائل القمع والإكراه المادي.

3/الحروب الأهلية:

كانت إفريقيا ميدان لنمط حروب الإنابة في فترة الحرب الباردة ومع نهاية هذه الأخيرة اختفت وتراجع هذا النوع من الحروب، وبرز نمط جديد من الصراعات والنزاعات ألا وهو النزاعات الداخلية أو ما يسمى بالحروب الأهلية، حيث تعتبر هذه الظاهرة شكلا من أشكال الصراع والتطاحن الداخلي بين أفراد المجتمع وتقوم به جماعة أو جماعات على أسس اثنية أو إيديولوجية أو اقتصادية من أجل تغيير السياسة الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو لغرض الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة. (12)

تعد الحرب الأهلية من أخطر الظواهر التي شهدتها الدول الإفريقية منذ استقلالها إلى يومنا هذا، بحكم ما أدت إليه هذه الحروب من قتل مئات الآلاف من البشر وتشريد الملايين منهم كنازحين أو لاجئين وتدمير البنيات الأساسية سواء اجتماعية كانت أو اقتصادية بل وصل الأمر في بعض الحالات إلى حد انهيار دول مثلما جرى في الصومال، سيراليون وليبيريا.

فالحروب الأهلية تبدأ باستقطاب اثني حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس اثنية بالأساس، ووجود الظاهرة الاثنية في حد ذاتها لا يعتبر سببا في نشوب النزاعات لكن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعات اثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الأخرى وحرمانها من المشاركة في أمور السلطة أو التداول عليها. (13)

عندما يتم رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الاثنية المتحيزة، في هذه الحالة تصبح الظاهرة الاثنية ركيزة أو منطلق الحرب الأهلية، وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التي اندلعت فيها الحرب الأهلية استنادا إلى أسباب عرقية فعلى الرغم من بساطة التركيبة الاثنية في رواندا (الهوتو 85/، التوتسي 14/، التوا 1/)⁽¹⁴⁾ وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والدين ونمط التنظيم في الحياة، فإن العنف الاثني الذي وصل درجة التطهير العرقي أو الإبادة جاء ليس نتيجة التعددية في حد ذاتها وإنما نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والأسباب التاريخية والثقافية التي ساهم الاستعمار في تغذيتها وإثرائها وذلك في مساعدة التوتسي في تسلمهم السلطة .⁽¹⁵⁾

إضافة إلى هذا فهناك الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تؤدي غالبا إلى نشوب الحرب الأهلية هناك الكثير من الحالات التي شهدت نزاعات من أجل البقاء في السلطة وكذا التحكم في الموارد الاقتصادية، على غرار الصومال، ليبيريا، الكونغو، سيراليون، أنغولا، فالاستيلاء على السلطة عن طريق البندقية أصبح بمثابة أحد الحلول السحرية المعتمدة في إفريقيا فمن الأمثلة السابقة يبدو أن التاريخ يعيد نفسه، لأنه كلما تمكنت معارضة مسلحة من التحكم في زمام السلطة إلا وتشكلت معارضة مسلحة جديدة تسعى إلى الإطاحة بالنظام القائم، لكن الأسوأ عندما تتشكل عدة فصائل مسلحة تتناحر فيما بينها وتصبح عاجزة على تحقيق الانتصار على النظام القائم وفرض وضع جديد، كما كان للأسف النموذج المنتج في الصومال وليبيريا.

إذا أصبح السلطة في هذه الحالة غنيمة حرب لا تنتزع إلا بحرب أخرى أو فريسة تتصارع عليها التشكيلات المسلحة حتى وإن تطلب الأمر انهيار الدولة، وهذا هو الهدف الأولي لأمراء الحرب حتى يتسنى لهم وضع أيديهم على مؤسسات الدولة، غالبا ما يبقى الصراع مستمرا من دون نهاية ومن دون منطق، إذ الخيانة والتحالفات تلعب دورا هاما في إطالة أمد الصراع، فحليف اليوم قد يصبح عدو الغد والعكس صحيح.

في ظل هذه الظروف تكون الخسائر البشرية رهيبية، إضافة إلى الضحايا غير المباشرين للصراع بسبب الجوع، الإهمال، الإرهاق والأوبئة.... الخ، كما تصبح أجزاء

كبيرة من البلاد عبارة عن ارض مجهولة كما تسمى أيضا مناطق رمادية وتزدهر عدد من الأنشطة غير المشروعة بمختلف أنواعها والاتجار بها، والمستفيد الأكبر من هذا الوضع هم أمراء وتجار الحروب الذين يجنون الكثير لما تكون هناك حرب طويلة الأمد (16)، ففي الكونغو مثلا ترتفع عائدات الماس كلما اشتدت وتيرة الحرب الأهلية بين الفصائل المتناحرة، في هذه الحالة لن تكون هناك رغبة لدى أطراف الصراع في حلحلة الأزمة والتوصل إلى تسوية، وحتى المجتمع الدولي لا يفي بالتزاماته .

ب/ التهديدات الجديدة: هي تلك التي ارتكزت عليها الدراسات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي اشتملت على ما يلي:

1/ الجريمة المنظمة : يشكل الإجرام المنظم تحديا للأمن والذي يتزايد بقوة في السنوات الأخيرة وفي جل مناطق العالم، نتيجة تزايد حركة الأشخاص والممتلكات، فهو مصدر للفوضى السياسية ويؤدي في أحيان كثيرة إلى النزاعات وغالبية النزاعات الحالية مرتبطة بالشبكة الدولية للإجرام العابر للقارات نتيجة سهولة التزود بالسلاح وكذا التقدم التكنولوجي في ميدان الاتصالات .

لقد أصبحت الجريمة المنظمة مظهرا يوميا في إفريقيا، إذ تسجل عدة اعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم، فحسب تقرير للبنك العالمي حول الجريمة المنظمة هناك بعض الأحياء في مدينة زامبيا أصبح خروج السكان فيها ليلا أمرا مستحيلا نتيجة نشاط الجماعات الإجرامية التي تعمل على فرض قانونها على كل من تصادفه في طريقها. (17) وبالتالي فإفريقيا أصبحت ملجأ للشبكات الإجرامية التي اتخذت من القارة قاعدة أساسية لكل أعمالها غير المشروعة والمتعددة الأوجه.

1-1/ تجارة المخدرات: إن ظاهرة ترويج المخدرات لا تشكل فقط خطرا على الأفراد أو على المسألة الأمنية وذلك نتيجة تعدد أبعادها السلبية، فهي تؤثر على المسائل الاقتصادية والسياسية والصحية وحتى البيئية، الأمر الذي يجعل من محاربتها عسكريا وسيلة غير كافية، حيث المخدرات تهدد معظم أرجاء القارة نتيجة الانتشار السريع الذي تقوم به جماعات الإجرام المنظم، كما أضحت معظم التقارير تتحدث عن إفريقيا التي أصبحت من أهم مراكز العبور في تجارة المخدرات وتسويقها إلى المناطق الأخرى من

العالم على غرار أوروبا وأمريكا وفي نفس الوقت هي مكان للاستهلاك الواسع خاصة في نيجيريا، تنزانيا، كينيا وجنوب إفريقيا، ويبقى المغرب كأول منتج في العالم للقمب الهندي المخدر والمدمر. (18)

وهكذا غدت تجارة المخدرات في تنامي كبير، ففي كل مرة نسمع عن ضبط وحجز المخدرات في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية، فهناك ما يربو عن أربعين دولة إفريقية أعلنت عن حجزها لمادة الكوكايين والهيروين.

1-2/ تبييض الأموال: ويقصد بتبييض الأموال أو غسلها إعادة دمج تلك المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة، بهدف جعلها أموالا مشروعة وقطع الصلة بينها وبين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها، كأرباح تجارة المخدرات وبذلك تختفي الجريمة باختفاء آثارها (19).

إن عملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة تمكن من عملية ارتكاب جرائم عديدة، منها التجارة في المخدرات والأسلحة والمتفجرات، وتوسيع دائرة الفساد السياسي والإداري، وكذلك انتشار الاغتيالات والإرهاب. وبفضل هذه العمليات يتقوى الإجرام المنظم، ويهدد الفرد في حياته اليومية، لأن مرتكبي العمليات الإرهابية، والمتاجرين بالمخدرات والأسلحة يتحركون بنوع من السهولة لتوفير الأموال التي تصبح مشروعة أو تتخذ صورا مشروعة.

1-3/ الإتجار غير المشروع في الأسلحة: ليست الأسلحة النووية والبيولوجية وحدها التي تشكل خطرا على أمن الأفراد، بل هناك الأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية التي تهدد أمن الإنسان يوميا، خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل على الإجرام المنظم تسويق هذه الأسلحة نظرا لتزايد الطلب عليها وضعف المراقبة الدولية لها.

و يقصد بالأسلحة الخفيفة تلك القطع الصغيرة من الأسلحة التي يمكن نقلها وإخفاؤها، والتي تصبح متداولة بسرعة بين الغالبية الكبرى من الأفراد (20). لقد أصبحت اليوم الأسلحة الخفيفة تخلف مالا يقل عن 500 ألف قتيل سنويا، وأغلب الضحايا هم المدنيين عكس ما كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية أين كان أغلب الضحايا من العسكريين. ولقد عبر "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة في مؤتمر الأمم

المتحدة حول الأسلحة الخفيفة عام 2001 بقوله: "الأسلحة الخفيفة بمثابة أسلحة دمار شامل مثل الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية"⁽²¹⁾.

2/ الإرهاب:

ازداد اهتمام الدارسين والممارسين والمقررين معا بظاهرة الإرهاب وذلك ليس بسبب حدثها، ولكن لما شهدته العالم من توسع انتشارها وقوتها ونوعيتها فهي لم تعد حبيسة منطقة أو مناطق محدودة ولكنها أخذت طابعا دوليا، حيث مست العالم الغني والفقير معا، وإن اختلفت درجاتها وساعدتها في ذلك التشابكات الدولية وتعقيداتها وكثافة الاتصالات وآلياتها وما شاهدته من تقدم، وتسرب الأنواع المختلفة للأسلحة وانتشاراتها بسرعة وبسهولة أكثر. وارتباط هذه الظاهرة بالاتجار في المخدرات التي وفرت للجماعات الإرهابية الأموال، ومكنتها من الحصول على الأسلحة وتجنيذ فئات من الشباب المهمش والمحتاج. كما أن فترة ما بعد الحرب الباردة أوجدت أوضاعا وترتيبات دولية وإقليمية ومحلية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي والديني والاجتماعي، أوضاعا أحييت الشعور القومي والتعصب الإثني والطائفي والمذهبي. ولدت جيوشا جرارة من الفقراء والمهمشين. وترتب على كل ذلك بروز دول فاشلة وواهنة غير قادرة على بسط سيطرتها على حدودها. وتجسد غياب الدولة عن أداء وظائفها في بروز ظواهر اجتماعية مقلقة ومدمرة، تمثلت في اغتراب فئات عريضة من المجتمع وبزوغ ثقافة فوضوية بديلة. وفشلت الدول في بلدان عديدة في إفريقيا عن تحقيق الأمن والاستقرار لمجتمعاتها. وانهارت دول الرعاية الاجتماعية (الدول الرعوية) عن توفير الخدمات الأساسية لشعوبها. وأصبحت هذه الدول أكثر إنكشافا للإختراقات الخارجية، سواء الآتية من الدول أو من الجماعات والأفراد بما فيها الجماعات الإرهابية. وهكذا تداخل المحلي بالإقليمي والدولي وتداولت ظاهرة الإرهاب. وجدير بالملاحظة أن ظاهرة الإرهاب والاهتمام بها ما كان لها أن تحظى بكل هذا الاهتمام، بدون أن تمس مصالح أكبر قوة عالمية. ذلك أن حادثة 11 سبتمبر 2001 التي دمرت البرجين التجاريين العالميين في الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كثفت الجهود النظرية والعملية وزيادة الاهتمام بظاهرة الإرهاب ودراستها وتثريتها والتقيين لها ومكافحتها،

وتدويل آليات مقاومتها ووضعها في قائمة الأجندات، (المأموريات) العالمية والدولية والإقليمية والمحلية.

لقد شهدت الدول الإفريقية العديد من الأعمال الإرهابية،و التي أودت بحياة مئات الآلاف من البشر وانجر عنها ملايين الأيتام والأرامل وفقدوا المأوى ومآسي إجتماعية محزنة. وفي إطار مكافحة هذه الظاهرة إستهلكت مئات الملايير من الدولارات، وصاحب ذلك خراب المنشآت وتعطل التنمية وإنتشار الخوف والهجرات الجماعية.

3/الفقر: للفقر دور كبير في خلق التوتر والاستقرار في الدول الافريقية، فعندما يسود الفقر داخل الدولة تبدأ حالة التسيير السيء للمصالح العامة، وذلك بالاعتماد على القرابة الإثنية والعامل الجهوي والابتعاد عن عنصر الكفاءة. وهذه الوضعية تؤدي غالبا إلى غياب العدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة بين عامة الشعب وسوف يتولد عنها بروز حركات مطلبية تدعو إلى تحسين ظروف حياتهم اليومية، وبالمقابل يكون رد السلطة الحاكمة بقمع هذه الحركات، وهذا الرد يمكن أن يؤدي بهؤلاء المطالبين بتحسين ظروف حياتهم إلى العنف لإسماع صوتهم.

لقد أصبح الفقر ظاهرة متجذرة في إفريقيا إذ نجد أن الفرد الإفريقي يعيش على أقل من دولار واحد يوميا، وانتشرت البطالة بشكل مخيف ففي دول الساحل الإفريقي على سبيل المثال، نجد أكثر من 70 مليون يعانون الفقر من مجموع السكان المقدر بـ 300 مليون نسمة، إضافة إلى هذا نجد كذلك حوالي 40 % من السكان في إفريقيا لا يتحصلون على الماء الشروب وهذا ما يولد مشاكل صحية مضاعفة⁽²²⁾. ويمكن الإشارة كذلك إلى أن أكثر من 25 % من الأطفال البالغين سن الدراسة لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم إطلاقا⁽²³⁾، وهذه الوضعية الأساسية يمكن أن تسجل انعكاسات سلبية كثيرة على الأمن، والسلم في إفريقيا، فالفقر هو المشجع على غياب الأمن، نظرا لاندفاع الفقراء للهجرة وكذلك إثارة النزاعات لأجل الثروة، والذي يمنح الحجة الدامغة للدول الأجنبية في انتهاك السيادة باسم التدخل الإنساني.

4/ المجاعة:

عادة ما تكون المجاعة نتيجة الحروب التي تقوم بتدمير وتخريب كل مصادر حياة الإنسان، بدءا من المحاصيل الزراعية وكذا الوسائل والمصانع المختصة في الإنتاج الغذائي، فمع نهاية التسعينيات من القرن الماضي تركت النزاعات المسلحة مالا يقل عن 70 مليون شخص مهدد بالمجاعة في العالم وحوالي 20 مليون شخص بإفريقيا.

لقد أصدر في مارس 2003 البرنامج الدولي للغذاء ومنظمة التغذية والزراعة FAO نداء مستعجلا للمجموعة الدولية، من أجل تمويل شراء وإرسال الأغذية لحوالي 15 مليونا إفريقيا مهددا بالموت بالمجاعة في إفريقيا الشرقية والغربية. فإثيوبيا وحدها أحصت حوالي 11 مليونا مهددا بالمجاعة، نتيجة الجفاف والحرب مع جارتها إريتريا التي هي بدورها مهددة بالمجاعة. وفي موريتانيا مثلا تؤثر الأزمة الغذائية تؤثر في 600 ألف شخص وهم مهددون بالموت، خاصة، وأن البلد لا يستطيع أن يغطي إلا ثلث احتياجاته من الحبوب.

5/ تلوث البيئة: تعد مشكلة التلوث بمثابة تحد حقيقي وخطر لا يعرف الحدود ومهدد في نفس الوقت لبقاء الجنس البشري وحضارته ورفاهيته. فتلوث البيئة يعني عادة وجود ضرر كامن للإنسان والبيئة وكذا تلوث الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وغيرها من أوجه الحياة المختلفة⁽²⁴⁾.

ومن مظاهر تدهور البيئة في إفريقيا أصبحت معظم الأراضي الزراعية مهددة بالتصحّر مع تدهور حالة الغابات نتيجة، اقتلاع الأشجار بعدما كانت القارة في السابق تتمتع برئة بيئية توفرها الغابات الاستوائية خاصة مع الوجود الأدنى من الانبعاثات والتدفقات الضارة بالبيئة، مقارنة بالعالم الصناعي المهدد بالفناء. وهذا ما جعل الدول الصناعية الكبرى تلجأ إلى رمي نفاياتها الصناعية السامة في عدد من البلدان الإفريقية مقابل ملايين من الدولارات، في ظل تواطؤ الأنظمة ومع غياب الوعي لدى الغالبية الكبرى من الرأي العام الإفريقي لخطورة هذه المواد على حياتهم.

ويتسبب الفقر من جهته في الجزء الأكبر من حالة اقتلاع الأشجار والتصحّر وتلوث المياه، فهذه الأخيرة لها تأثير كبير في حياة الفرد وكذا العلاقات بين الدول

الإفريقية التي تشترك في منابع ومصادر الماء. وهذا ما ستتولد عنه مشكلة تقسيم المياه التي تطرح بصفة أكثر جدية، مثلما هو الحال في قضية مياه نهر النيل التي عرفت حراكا كبيرا بين الدول المشتركة قصد مراجعة اتفاقية تقاسم المياه والتي رفضتها كلا من مصر والسودان. إذ إن ندرة المياه تعرقل الأمن الاقتصادي لبعض الدول. لذلك أصبح موضوع الماء يشكل محورا مهما في الخطاب السياسي للقادة الأفارقة ويترك بصماته على علاقات دولهم.⁽²⁵⁾

وهكذا يغدو التلوث البيئي عامل تهديد لأمن الإنسان، وللاطمح الداخلي والعالمي، لأن الأخطار البيئية لا تعرف حدودا للدول ولا التمييز بين الغني والفقير.

8/ الأمراض:

أصبحت الدول الإفريقية ضحية انتشار الأمراض التي تفتك بالمئات من الأشخاص مهددة بزوال العنصر البشري فيها، وتتمثل أخطر الأمراض في السيدا أو ما يسمى بفيروس نقص المناعة (VIH/ SIDA)، فهذا الداء لا يمس فقط الصحة وإنما كذلك التنمية. ومحاربتها لا تستدعي فقط مخططات وطنية، ولكن كذلك برامج للتقليل من الفقر، ويعد السيدا أخطر الأمراض إذ يثقل الاقتصاد والتربية والأمن والاستقرار السياسي بتكاليف وأخطار لا تطاق.

ومرض السيدا لم يكن معروفا قبل عام 1981 برغم أن تاريخ وجوده يعود لسنوات الخمسينيات⁽²⁶⁾ وهذا المرض الخطير الذي تم اكتشافه في الولايات المتحدة لأول مرة لا يخص فقط الدول المتقدمة، وإنما يشكل تهديدا حقيقيا للدول الإفريقية الفقيرة. وهذا المرض أصبح المسبب الأول للوفيات في الدول الإفريقية جنوب الصحراء. ويصل عدد ضحايا الفيروس في هذه المنطقة حوالي 19 مليون نسمة أي نسبة الثلثين من المصابين في العالم حسب إحصائيات الأمم المتحدة.⁽²⁷⁾

ويتسبب الإيدز في تليثم 08% من الأطفال السود الأفارقة، وهو ما يعادل 22 مليون طفل إفريقي أي 7/1 طفل دون سن الخامسة عشر، يكون قد فقد أحد الأبوين على الأقل⁽²⁸⁾. ولن يحظى اليتامى بأية تربية علما أنه في البلدان الفقيرة اليوم عشرات الملايين من الأطفال بين سن السادسة والثانية عشر لا يلتحقون بالمدرسة، وينتشر السيدا

داخل الجيوش الإفريقية بأكثر من خمس مرات مما هو موجود في الأوساط المدنية وهو ما يضعف قدرات المؤسسات العسكرية الإفريقية في ضمان الأمن الوطني.⁽²⁹⁾

خاتمة: إجمالاً لما تم التطرق إليه يمكن لنا القول أن المنظومة الأمنية في الدول الإفريقية هشة نتيجة البيئة المرضية السائدة، حيث الفقر والامية، والانقسامات السياسية والاجتماعية الحادة، واستثراء الفساد والاستبداد، والتمايز الطبقي والإثني، وضعف الولاء الوطني والتعصب المذهبي والطائفي، والتسلط السياسي، وغياب ثقافة التعايش والانسياب الحر للأفكار والتصورات. وافتقار الدول الإفريقية إلى مؤسسات تقليدية راسخة وفاعلة في إدارة الشأن العام، وتحقيق أداء اقتصادي وسياسي واجتماعي يضيف عليها قدراً من الاحترام والهيبه. بل إن حالة العجز التي تصاحب الدولة الإفريقية أوحث إلى أفرادها الشعور الراسخ بغيابها أو عدم أهميتها.

الهوامش :

1- David Charles Philipe : la guerre et la paix, approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie, presses des sciences politique, paris, 2000, p.p 36-37.

2- David Charles Philipe : op.cit, p.39

3- David, Dominique, sécurité : l'après-new-york, presses des sciences politique, paris, 2002, p37

4 -إلياس أبو جودة: الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، الطبعة الأولى، ص51.

5 عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص25 .

6 محمد الحسيني مصيلحي: منظمة الوحدة الإفريقية بين الناحيتين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، 1976، ص19 .

7 محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية، الإريترية، دار الجبل، بيروت، 2004، ص36 .

8 محمد بوعشة: المرجع نفسه، ص84 .

9 -العناني خليل: العوامل الخارجية لتآكل مؤسسات الدولة في إفريقية، آفاق إفريقية، 2003، عدد 13، ص71.

10- عبد الحميد علي عبد الحميد شتا: الصراع في الساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغطات الخارجية، آفاق إفريقية، 2003، عدد 13، ص49 .

11- Henri marque : pourquoi l'Afrique explose, l'intelligent n°2345, p42.

- 12- عبد الرحمن رانيا حسن: "خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا" مجلة البيان، ع181، نوفمبر 2002، ص.62
- 13- وهبان أحمد : الصراعات العرقية واستقرار العلم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، شركة الحلال الإسكندرية، 2004، ص126 .
- 14- أحمد إبراهيم محمود: الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 25.
- 15- أحمد إبراهيم محمود : المرجع نفسه، ص 28 .
- 16- sous la direction de Jean-Marc balencie, la lutte armée, seule véritable alternative politique, l'encyclopédie des conflits, éditions michalon, paris, 1999, p234.
- 17- عبد الفتاح مصطفى لطفي وآخرون : الجريمة المنظمة والأنماط والاتجاهات، أكاديمية نليف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص99 .
- 18- Henri marque : op.cit, p40.
- 19- عبد الفتاح وآخرون : مرجع سابق، ص83 .
- 20- sous la direction de jean marc balencie, l'impact dévastateur au quotidien de la prolifération d'armes modernes, l'encyclopédie des conflits, éditions michalon, paris, 1999, p232.
- 21- rusamira Etienne : « examen critique des mesures préventive contre les armes légères en Afrique » défense nationale n° 11, 2004, p131
- 22- Anne-Marie frérot, l'Afrique en question, elipses, paris, 2004, p25.
- 23- Anne-Marie, op.cit, p28.
- 24- مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسة مصطلحات مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1999، ص97 .
- 25- frédéric lasserre, et Luc dexroix, eau et territoires tensions, coopération et géopolitiques de l'eau, l'harmattan, paris, 2003, p.p 42,43.
- 26-marc eric gruéis et roland pourtier : « la santé en Afrique », Afrique contemporaine, n° 195p19.
- 27- chrystelle tsack temah, les déterminants de l'épidémie du VIH/SIDA en Afrique subsaharienne, revue d'économie du développement, de boeck université, France , 2009, p74.
- 28- jacques blamont : introduction au siècle des menaces Odile jacop, paris, p467.
- 29- Fanny charbrol, le sida en Afrique subsaharienne perceptions d'un enjeu de seauté internationale, la revue internationale et stratégique n° 46 ,été 2002,p131.